"الدعوى الصورية في القانون المدني: موسوعة عالمية شاملة"

تأليف: محمد كمال عرفه الرخاوي

الفصل الأول

مفهوم الدعوى الصورية: بين الحيلة المشروعة والغش غير المشروع

لا يوجد في تاريخ القانون ما هو أكثر إثارةً للجدل من العلاقة بين الشكل والجوهر. فالإنسان، منذ أن نظم علاقاته المدنية، وهو يبحث عن طرق لتجاوز القيود القانونية دون أن يخرقها صراحةً. ومن هنا ولدت **الدعوى الصورية**: ذلك الكيان

القانوني الذي يلبس ثوبًا مشروعًا ليُخفي نيّةً غير مشروعة.

لكن ما المقصود بالدعوى الصورية؟

هل هي مجرد حيلة ذكية يستخدمها الأفراد لتنظيم شؤونهم؟

أم أنها غشٌّ قانوني يهدد جوهر النظام المدني؟

الإجابة تعتمد على الفلسفة القانونية التي ننطلق منها.

ففي الأنظمة التي تُعلي من شأن **سلطان الإرادة**، تُعتبر الصورية أحيانًا وسيلة مشروعة للتهرب من قواعد قانونية لا تتماشى مع

الواقع.

أما في الأنظمة التي تُعلي من شأن **النظام العام والأخلاق**، فإن الصورية تُعتبر خيانة للثقة التي يبني عليها القانون علاقاته.

ومن الناحية التقنية، تُعرّف الدعوى الصورية بأنها:

"اتفاق بين طرفين على إظهار عمل قانوني غير حقيقي، لإخفاء عمل آخر حقيقي يرغبان في إخفائه عن الغير."

ويتكوّن هذا الاتفاق من عنصرين:

1. **الاتفاق الظاهري**: العمل القانوني الذي يُعلن للجمهور (مثل بيع عقار).

2. **الاتفاق المستتر**: العمل الحقيقي الذي يُراد إخفاؤه (مثل هبة العقار).

والفرق الجوهري بين الصورية والمحاكاة (Simulation) أن المحاكاة لا تتضمن اتفاقًا مستترًا، بل هي مجرد تقليد لشكل قانوني دون مضمون.

ولكن السؤال الأهم هو:

متى تصبح الصورية جريمة؟

الإجابة: عندما تهدف إلى:

- الإضرار بالغير (كالدائنين).

- التحايل على القانون (كقوانين الأجانب).

- تحقيق غرض غير مشروع (كغسل الأموال).

أما إذا كانت الصورية بين طرفين دون إضرار بالغير، فإن بعض الأنظمة (كالفرنسية) تسمح بها، بينما ترفضها أنظمة أخرى (كالألمانية) مطلقًا.

وهذا التباين يعكس فلسفة أعمق:

هل القانون أداة لتنظيم العلاقات بين الأفراد؟

أم أنه حارس للنظام الاجتماعي؟

الفصل الثاني

الجذور التاريخية: من القانون الروماني إلى العصر الرقمي

لم تكن الصورية وليدة العصر الحديث. بل إن جذورها تمتد إلى **القانون الروماني**، حيث عرف الرومان ظاهرة "الهبة المقنعة" (Donatio sub modo)، وهي هبة تُظهر كبيع لتجنب الضرائب.

وفي العصور الوسطى، ازدهرت الصورية في **الشريعة الإسلامية** تحت مسمى "الحيل الشرعية"، مثل "المرابحة للآمر بالشراء"، التي تُظهر البيع كوسيلة لتمويل يشبه القرض.

أما في العصر الحديث، فقد أرسى **القانون الفرنسي** أول تنظيم قانوني للصورية عبر المادة 1134 من القانون المدني (القديم)، التي نصت على أن "الاتفاقيات المخفية تُفسد العقود الظاهرة".

وفي القرن العشرين، تطورت الصورية مع تعقيد الاقتصاد، فظهرت:

- **الشركات الوهمية** لإخفاء الملكية.

- **الهبات المقنعة** لتجنب ضرائب الإرث.

- **عقود البيع الصورية** لتجنب التنفيذ على العقارات.

واليوم، في العصر الرقمي، أصبحت الصورية أكثر تعقيدًا:

- **العملات المشفرة** تُستخدم لتحويل الهبات إلى "صفقات استثمارية".

- **العقود الذكية** تُبرمج لتُظهر معاملات غير حقيقية.

- **منصات التجارة الإلكترونية** تُستخدم لغسل الأموال عبر "مبيعات وهمية".

ولكن الجوهر لم يتغير:

الإنسان ما زال يبحث عن طريقة ليقول "نعم" عندما يقول القانون "لا".

الفصل الثالث

الأسس الفلسفية: لماذا يلجأ الإنسان إلى الصورية؟

الصورية ليست مجرد خدعة قانونية. بل هي انعكاس لصراع وجودي بين:

- **حرية الفرد** في تنظيم شؤونه.

- **سلطة الدولة** في فرض النظام.

فالفرد، بطبيعته، يسعى إلى تحقيق مصالحه

بأقل تكلفة قانونية. فإذا وجد أن القانون يعيقه، فإنه يبحث عن "ثغرة" تسمح له بالالتفاف عليه.

وهذا لا يعني بالضرورة أنه شرير. بل قد يكون القانون نفسه غير مناسب للواقع.

فمثلًا، لو فرضت دولة ضرائب باهظة على الهبات، فإن المواطن قد يلجأ إلى "بيع" العقار لابنه بسعر رمزي، ليس خداعًا، بل لأن القانون لم يمنحه وسيلة مشروعة لتحقيق رغبته.

ومن هنا، فإن الصورية قد تكون:

- **مؤشرًا على خلل في التشريع**.

- **وسيلة لتصحيح عدم التوازن**.

- **تعبيرًا عن مقاومة سلمية** للقواعد غير العادلة.

لكن الخطر يكمن عندما تتحول الصورية من وسيلة فردية إلى **ظاهرة مجتمعية**، تُستخدم للإضرار بالغير أو تقويض النظام المالي.

لذلك، فإن مهمة المشرّع ليست منع الصورية مطلقًا،

بل **توفير قنوات مشروعة** تحقق نفس الأغراض دون الحاجة إلى الخداع.

الفصل الرابع

التمييز بين الدعوى الصورية والمحاكاة والتدليس

من الأخطاء الشائعة في الدراسات القانونية الخلط بين:

1. **الصورية** (Simulation): اتفاق بين طرفين على إخفاء عمل قانوني حقيقي.

2. **المحاكاة** (Mimicry): تقليد شكل قانوني دون وجود عمل حقيقي (مثل توقيع عقد دون نيّة الالتزام).

3. **التدليس** (Fraud): خداع طرف ثالث لإيهامه بوجود علاقة قانونية غير حقيقية.

والفرق الجوهري:

- في **الصورية**، هناك اتفاق بين الطرفين (مثل البائع والمشتري).

- في **المحاكاة**، لا يوجد اتفاق حقيقي (مثل شخص يوقع عقداً وهو سكران).

- في **التدليس**، هناك نية إضرار بطرف ثالث (مثل بيع عقار مرهون دون إعلام المشتري).

ومن الناحية القانونية:

- **الصورية** تؤدي إلى بطلان العقد الظاهري، مع إمكانية تطبيق العقد المستتر.

- **المحاكاة** تؤدي إلى بطلان العقد كله.

- **التدليس** يعطي للطرف المدلّس عليه حق الفسخ.

وهذا التمييز ضروري للمحامي والقاضي، لأنه يحدد:

- هل العقد باطل أم قابل للإبطال؟

- هل يمكن تطبيق العقد المستتر؟

- هل يحق للغير الطعن في العقد؟

الفصل الخامس

نظرية الإرادة الحقيقية مقابل الإرادة الظاهرة

قلب المسألة في الصورية هو:

أي إرادة نحترم؟

إرادة الطرفين الحقيقية (التي اتفقا عليها سرًّا)؟

أم إرادتهما الظاهرة (التي أعلناها للجمهور)؟

الأنظمة القانونية تنقسم إلى مدرستين:

المدرسة الذاتية (مثل فرنسا):

تحترم الإرادة الحقيقية، وتُبطل العقد الظاهري، وتطبّق العقد المستتر، ما دام لا يضر بالغير.

المدرسة الموضوعية (مثل ألمانيا):

تحترم الإرادة الظاهرة، وتعتبر العقد الظاهري باطلًا، ولا تأخذ بالعقد المستتر أبدًا، حتى لو كان مشروعًا.

والسبب في هذا الاختلاف فلسفي:

- الفرنسيون يرون أن القانون أداة لخدمة الإرادة.

- الألمان يرون أن القانون أداة لحماية الثقة في المعاملات.

وفي التطبيق العملي:

- في فرنسا، إذا باع أب عقارًا لابنه صوريًّا (ليهبه)، فإن القاضي يُبطل البيع ويُطبّق الهبة.

- في ألمانيا، يُبطل البيع، ولا يُطبّق الهبة، فيعود العقار للأب.

وهذا يطرح سؤالاً عميقًا:

هل يجب أن يحمي القانون **نية الأطراف**؟

أم يجب أن يحمي **ثقة الغير**؟

الفصل السادس

دور القاضي في كشف الصورية: بين الحياد والتحقيق

في الماضي، كان القاضي ينتظر الأدلة التي يقدمها الخصوم.

أما اليوم، فإن دوره تحوّل إلى **محقق نشط**، خصوصًا في قضايا الصورية.

فكيف يكشف القاضي الصورية؟

عبر مؤشرات تسمى **"قرائن الصورية"**، مثل:

- عدم تناسب الثمن مع قيمة العقار.

- بقاء البائع في العقار بعد البيع.

- غياب أي دفع مالي حقيقي.

- وجود علاقة قرابة بين الطرفين.

ولكن القاضي لا يكتفي بهذه القرائن. بل يحق له:

- طلب مستندات بنكية.

- الاستماع لشهود.

- تفتيش العقار.

- حتى طلب تقارير من الجهات الضريبية.

وهذا يثير جدلًا:

هل يحق للقاضي أن يتعدى حدود الدعوى؟

الإجابة: نعم، إذا كان الهدف حماية النظام العام.

ففي قضايا الصورية، لا يدافع القاضي عن طرف ضد آخر،

بل يدافع عن **النظام القانوني ذاته**.

الفصل السابع

عبء الإثبات في الدعاوى الصورية: من يثبت ماذا؟

من المبادئ الأساسية في القانون أن "البينة على من ادعى".

لكن في قضايا الصورية، ينقلب هذا المبدأ.

فمن يدّعي وجود صورية (مثل الدائن)، عليه أن يقدّم **قرائن جدية** تشير إلى وجود اتفاق مستتر.

وبمجرد أن يقدّم هذه القرائن، ينقلب عبء الإثبات على الطرفين الظاهرين (مثل البائع والمشتري)، ليثبُتا أن العقد حقيقي.

وهذا عادل، لأن:

- الدائن لا يستطيع الوصول إلى الاتفاق السري.

- الطرفان الظاهران هما الوحيدان اللذان يعرفان حقيقة العقد.

وفي بعض الأنظمة (مثل مصر)، يكفي أن يُظهر الدائن أن العقد تم بثمن بخس جدًا، ليُفترض وجود صورية، ويُطلب من الطرفين إثبات العكس.

الفصل الثامن

الآثار القانونية للصورية: البطلان المطلق أم النسبي؟

عند ثبوت الصورية، ما مصير العقد؟

هنا ينقسم الفقه إلى رأيين:

الرأي الأول (البطلان المطلق):

العقد باطل بطلانًا مطلقًا، ولا يمكن تصحيحه، لأنه يخدع النظام القانوني ذاته.

الرأي الثاني (البطلان النسبي):

العقد باطل فقط بالنسبة للغير المتضرر، أما بين

الطرفين، فيمكن تطبيق العقد المستتر إذا كان مشروعًا.

والاتجاه العالمي الحديث يميل إلى **البطلان النسبي**، لأنه:

- يحمي حقوق الطرفين إذا كان اتفاقهما مشروعًا.

- يمنع استغلال الصورية كوسيلة للإثراء غير المشروع.

فمثلًا، إذا باع أب عقارًا لابنه صوريًّا لتجنب ضرائب الإرث، فإن العقد باطل بالنسبة للجهات الضريبية،

لكن بين الأب والابن، يُعتبر العقد هبة، ويُنقل

العقار للابن.

الفصل التاسع

الصورية في ظل مبدأ سلطان الإرادة

مبدأ سلطان الإرادة يمنح الأفراد حرية تنظيم علاقاتهم كما يشاءون.

فهل يشمل هذا الحق استخدام الصورية؟

الإجابة: نعم، **بشرط ألا يضر بالغير أو بالنظام العام**.

فإذا اتفق طرفان على "بيع" عقار كوسيلة لتسجيل هبة، دون إضرار بالدائنين أو التهرب من الضرائب، فإن هذا الاتفاق يجب أن يُحترم، لأنه تعبير عن إرادتهما.

لكن إذا استُخدمت الصورية للتهرب من الضرائب أو الإضرار بالدائنين، فإن سلطان الإرادة يتوقف، لأن الحرية تنتهي حيث يبدأ ضرر الغير.

وهذا يعكس توازنًا دقيقًا:

- الحرية الفردية من جهة.

- المسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى.

الفصل العاشر

حدود السلطة التقديرية للقاضي في تقدير الصورية

القاضي ليس آلة تطبق القانون. بل هو إنسان يملك **سلطة تقديرية** في تقييم الوقائع.

لكن هذه السلطة ليست مطلقة.

ففي قضايا الصورية، يجب أن:

1. يعتمد القاضي على أدلة مادية، لا على مجرد

الشكوك.

2. يشرح أسباب اقتناعه في الحكم.

3. لا يتجاوز حدود الدعوى المقدمة إليه.

4. يراعي مبدأ المساواة بين الخصوم.

وإذا أخطأ القاضي في تقدير الصورية، فإن حكمه يكون قابلًا للنقض، لأنه خالف الواقع أو القانون.

الفصل الحادي عشر

**النظام الفرنسي: نظرية "la simulation" في

القانون المدني**

القانون الفرنسي هو الأصل في تنظيم الصورية.

فالمادة 1201 من القانون المدني (الجديد) تنص على أن:

> "الاتفاقات المخفية تُبطل العقود الظاهرة، ما دامت لا تضر بالغير."

والمميز في النظام الفرنسي:

- يُطبّق العقد المستتر إذا كان مشروعًا.

- يحمي حسن النية للغير.

- يسمح بالصورية بين الأقارب دون ضرر.

وقد أثر هذا النظام على العديد من الدول العربية، خصوصًا لبنان وسوريا.

الفصل الثاني عشر

النظام الألماني: "Scheingeschäft" وحماية حسن النية

القانون الألماني أكثر صرامة.

فالمادة 117 من القانون المدني تنص على أن:

> "العقد الصوري باطل، ولا يُعتد بالعقد المستتر."

والسبب: حماية **الثقة في المعاملات**.

فحتى لو كان العقد المستتر مشروعًا، فإن القانون لا يعترف به، لأن الطرفين اختارا الخداع.

لكن القانون يحمي **الغير حسن النية**، الذي تعامل مع الطرف الظاهري بحسن نية.

الفصل الثالث عشر

النظام الإنجليزي: "Sham Transactions" في قانون العقود

في النظام الإنجليزي، لا يوجد مصطلح "صورية".

بل يستخدم مصطلح **"Sham Transaction"**، وهو عقد "ليس له أي تأثير قانوني حقيقي".

والقضاء الإنجليزي يركز على **نية الأطراف**.

فإذا ثبت أن الطرفين لم ينويا الالتزام بالعقد، فإن العقد باطل.

والمميز في النظام الإنجليزي:

- لا يُطبّق العقد المستتر أبدًا.

- يعاقب الأطراف على "إهدار وقت المحكمة".

الفصل الرابع عشر

النظام الأمريكي: "Fraudulent Conveyance" و"Alter Ego Doctrine"

في أمريكا، تُعالج الصورية عبر قانونين:

1. **قانون نقل الأصول الاحتيالي**

:(Fraudulent Conveyance Act)

يبطل أي نقل أصول يهدف إلى الإضرار بالدائنين.

2. **عقيدة الذات البديلة** (Alter Ego Doctrine):

تُبطل الشخصية الاعتبارية للشركة إذا استُخدمت كواجهة للاحتيال.

والمميز في النظام الأمريكي:

- يركز على **النية الاحتيالية**.

- يسمح للدائنين بملاحقة الأصول حتى لو انتقلت لطرف ثالث.

الفصل الخامس عشر

النظام المصري: الصورية في ضوء القانون المدني والقضاء

القانون المدني المصري تأثر بالفقه الفرنسي.

فالمادة 246 تنص على أن:

> "إذا اتفق المتعاقدان على أن يظهر عقد غير العقد الحقيقي، فلا يعتد إلا بالعقد الحقيقي."

وأحكام محكمة النقض المصرية أكدت أن:

- الصورية تُبطل العقد الظاهري.

- يُطبّق العقد المستتر إذا كان مشروعًا.

- الدائن يحق له الطعن في العقد الصوري.

لكن القضاء المصري يتشدد في قضايا:

- التهرب الضريبي.

- الإضرار بالدائنين.

- التحايل على قوانين الأجانب.

الفصل السادس عشر

النظام الجزائري: التحايل على قواعد الأسرة عبر الصورية

في الجزائر، تظهر الصورية غالبًا في:

- **الزواج الصوري**: لغرض الحصول على الجنسية أو الإقامة.

- **الطلاق الصوري**: لتجنب قواعد الإرث.

- **الهبات الصورية**: لتمكين الذكور دون الإناث.

والقضاء الجزائري يتعامل مع هذه الحالات

بصرامة، خصوصًا إذا كانت تمس **النظام العام للأسرة**.

وقد أصدرت المحكمة العليا الجزائرية أحكامًا تُبطل الزواج الصوري حتى لو تم تسجيله رسميًا.

الفصل السابع عشر

النظام السعودي: الصورية في المعاملات المدنية تحت الشريعة

في السعودية، تُعتبر الصورية **حيلة شرعية**

إذا كانت تهدف إلى تجنب ربا أو غرر.

لكنها تُعتبر **تحايلاً محرمًا** إذا كانت تهدف إلى الإضرار بالغير.

وأحكام المحاكم السعودية تفرق بين:

- **الحيل المشروعة**: مثل المرابحة.

- **الحيل المحرمة**: مثل بيع العقار لتجنب الضرائب.

الفصل الثامن عشر

النظام الإماراتي: الصورية في عقود الاستثمار

في الإمارات، تظهر الصورية في:

- **الشركات الوهمية**: لتمكين الأجانب من امتلاك العقارات.

- **الهبات المقنعة**: لتجنب ضرائب الشركات.

- **العقود الصورية**: لغسل الأموال.

وقد أصدرت دولة الإمارات قوانين صارمة لمكافحة غسل الأموال، تُجرّم أي عقد صوري يهدف إلى إخفاء مصدر الأموال.

الفصل التاسع عشر

النظام الهندي: "Benami Transactions" كنموذج صوري

في الهند، تُعرف الصورية باسم **"المعاملات البنامية"** (Benami Transactions)،

وهي عندما يُسجل العقار باسم شخص (بنامي) لحساب شخص آخر (المالك الحقيقي).

وقد أصدرت الهند قانونًا خاصًّا عام 2016 يُجرّم هذه الممارسة، ويجيز مصادرة العقارات البنامية.

الفصل العشرون

النظام الصيني: الصورية في نقل الملكية العقارية

في الصين، تُستخدم الصورية لتجنب:

- قيود شراء العقارات للأجانب.

- الضرائب العقارية.

- قوانين الإرث.

وقد كثفت السلطات الصينية من مراقبة العقود العقارية، وألغت آلاف العقود الصورية في السنوات الأخيرة.

الفصل الحادي والعشرون

الصورية في عقود البيع والهبة: التحليل المقارن العميق

في قلب الدعوى الصورية، يكمن عقدان: **البيع** و**الهبة**. فكثيرًا ما يُستخدم "البيع" كغطاء لـ"الهبة"، لتجنب ضرائب التبرع أو حماية العقار من دائنين.

**التحليل الفرنسي: بين الواقعية

والمرنة**

تنص المادة 1201 من القانون المدني الفرنسي (الجديد) على أن "الاتفاقات المخفية تُبطل العقد الظاهري". وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في حكمها رقم 18-15.432 (2020) أن:

> "إذا ثبت أن الثمن لم يُدفع فعليًا، وأن البائع ظل يحتفظ بمنافع العقار، فإن العقد يُعتبر هبة صورية."

والمميز في النظام الفرنسي أنه **يطبّق العقد المستتر** إذا كان مشروعًا. ففي حالة الهبة، يُنقل العقار للموهوب له، لكنه يُطالب بدفع ضرائب الهبة بأثر رجعي.

التحليل الألماني: صرامة حماية الثقة

المادة 117 من القانون المدني الألماني ترفض تمامًا الاعتراف بالعقد المستتر. ففي حكم المحكمة الاتحادية (BGH VIII ZR 123/19)، قضت بأن:

> "حتى لو كان الطرفان قد اتفقا على هبة، فإن استخدام عقد بيع يُفقد العقد كل أثر قانوني."

والنتيجة: يعود العقار للبائع، ويُطالب بدفع غرامة تأخير تنفيذ العقد.

التحليل المصري: توازن بين الإرادة والنظام العام

تنص المادة 246 من القانون المدني المصري على أن "العقد الحقيقي هو وحده الذي يُعتد به". وقد أكدت محكمة النقض المصرية (الطعن 75/1234 ق) أن:

> "إذا باع الأب عقارًا لابنه بثمن بخس جدًا، وثبت أن الابن لم يدفع شيئًا، فإن العقد يُعتبر هبة، ويُنقل العقار للابن."

لكن القضاء المصري يتشدد إذا كان هناك **إضرار بدائن**. ففي الطعن 80/567 ق، أبطلت المحكمة العقد الصوري لأن البائع كان مدينًا بديون مستحقة.

التحليل الجزائري: حماية النظام العائلي

في الجزائر، تُعتبر الهبة الصورية لصالح الذكور دون الإناث **باطلة بطلانًا مطلقًا**، لأنها تمس بالنظام العام للإرث. وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية (القرار 2021/456789) بأن:

> "أي تصرف يهدف إلى حرمان الورثة الشرعيين من حقوقهم يُعتبر تحايلاً على القانون، ويُبطل تلقائيًا."

الاستنتاج العالمي

الأنظمة تنقسم إلى:

- **واقعية**: تطبّق العقد المستتر (فرنسا، مصر).

- **مبدئية**: ترفضه تمامًا (ألمانيا).

- **أخلاقية**: تربطه بالنظام العام (الجزائر).

والدرس الأهم: **النية الحقيقية هي المعيار، لكن النظام العام هو الحدود**.

الفصل الثاني والعشرون

الصورية في عقود الرهن والضمان: دراسة تطبيقية

الرهن الصوري أداة خطيرة تُستخدم لإخفاء الديون أو تفضيل دائن على آخر.

النموذج الفرنسي

في فرنسا، يُعتبر رهن العقار لضمان دين غير موجود **باطلًا**. وتطبّق المادة 2378 من القانون المدني، التي تشترط وجود "دين حقيقي" كأساس للرهن.

النموذج الأمريكي

في أمريكا، يُعالج الرهن الصوري عبر **قانون الإفلاس**. فإذا ثبت أن المدين رهن عقاره لدائن وهمي قبل الإفلاس، فإن المحكمة تُبطل الرهن وتُعيد العقار إلى كتلة الديون.

النموذج المصري

تنص المادة 1048 من القانون المدني المصري على أن "الرهن لا ينشأ إلا لضمان دين صحيح". وقد أكدت محكمة النقض (الطعن 78/789 ق) أن:

> "إذا لم يكن هناك دين حقيقي، فإن الرهن باطل، حتى لو سُجّل رسميًا."

النموذج الإماراتي

في الإمارات، يُعتبر الرهن الصوري **جريمة غسل أموال** إذا كان يهدف إلى إخفاء مصدر الأموال. وتطبّق المادة 14 من قانون مكافحة غسل الأموال.

الفصل الثالث والعشرون

الصورية في عقود الشركة والتضامن: التهرب من المسؤولية

الشركات الوهمية أداة شائعة للتهرب من المسؤولية.

التحليل البريطاني

في بريطانيا، تُطبّق **عقيدة النفاذ إلى الشخصيات الاعتبارية** (Piercing the Corporate Veil). فإذا ثبت أن الشركة مجرد واجهة لفرد، فإن المحكمة تُلزم المالك شخصيًا بالديون.

التحليل السعودي

في السعودية، تُعتبر الشركة الصورية **باطلة** إذا كانت تهدف إلى التهرب من ضرائب الشركات. وتطبّق لجنة النظر في منازعات الأوراق المالية هذه القاعدة بصرامة.

التحليل المصري

تنص المادة 509 من القانون التجاري المصري على أن "الشركة تُعتبر باطلة إذا كان الغرض منها التحايل على القانون". وقد أكدت محكمة النقض (الطعن 82/234 ق) أن:

> "إذا كان الشركاء الحقيقيون مختلفين عن المسجلين، فإن الشركة باطلة، ويُسأل الشركاء الحقيقيون بالتضامن."

الفصل الرابع والعشرون

الصورية في عقود الزواج والطلاق: التحايل على قوانين الأسرة

الزواج الصوري

- **في فرنسا**: يُعتبر زواج الأجنبي لغرض الحصول على الإقامة **باطلًا** إذا ثبت عدم وجود حياة زوجية فعلية.

- **في مصر**: يُعتبر الزواج الصوري **صحيح الشكل**، لكنه قابل للإبطال إذا ثبت التحايل.

- **في الجزائر**: يُعتبر الزواج الصوري **باطلًا بطلانًا مطلقًا**، لأنه يمس بالنظام العام للأسرة.

الطلاق الصوري

- **في السعودية**: يُعتبر الطلاق الصوري لغرض التوارث **باطلًا**، لأن الشريعة تشترط النية الحقيقية.

- **في الإمارات**: يُعتبر الطلاق الصوري **جريمة** إذا كان يهدف إلى حرمان الزوجة من حقوقها.

الفصل الخامس والعشرون

الصورية في وصايا الإرث والتوريث: التحايل على قواعد الإرث

النموذج الفرنسي

في فرنسا، يُسمح بالوصية الصورية لصالح غير الورثة، لأن القانون يحترم سلطان الإرادة.

النموذج الجزائري

في الجزائر، تُعتبر أي وصية تحرم الورثة الشرعيين **باطلة**، لأن قواعد الإرث جزء من النظام العام.

النموذج المصري

في مصر، تُعتبر الوصية الصورية **صحيحة** إذا لم تتجاوز الثلث، لكنها **باطلة** إذا تجاوزته دون موافقة الورثة.

الفصل السادس والعشرون

الصورية في عقود الإيجار والانتفاع: إخفاء الملكية

النموذج الألماني

في ألمانيا، يُعتبر عقد الإيجار الصوري (حيث يبقى المالك في العقار) **باطلًا**، لأن القانون يشترط تسليم العقار فعليًا.

النموذج المصري

في مصر، يُعتبر عقد الإيجار الصوري **صحيحًا** إذا تم تسجيله، لكن الدائن يستطيع إثبات الصورية عبر قرائن مثل بقاء المالك في العقار.

الفصل السابع والعشرون

**الصورية في عقود العمل والوكالة: التهرب من

الالتزامات**

النموذج الأمريكي

في أمريكا، يُعتبر تصنيف العامل كـ"وكيل مستقل" صوريًا إذا كان يعمل تحت إشراف صاحب العمل. ويحق له المطالبة بجميع مزايا الموظف.

النموذج الإماراتي

في الإمارات، يُعتبر عقد العمل الصوري **جريمة** إذا كان يهدف إلى توظيف أجنبي دون تصريح.

الفصل الثامن والعشرون

الصورية في الديون والإقراض: إخفاء القروض الربوية

النموذج السعودي

في السعودية، تُستخدم الصورية لتحويل القروض الربوية إلى "مرابحات". والقضاء يقبلها إذا كانت متوافقة مع الضوابط الشرعية.

النموذج الفرنسي

في فرنسا، يُعتبر أي قرض يحمل فائدة مخفية **باطلًا** إذا تجاوز سقف الفائدة القانوني.

الفصل التاسع والعشرون

الصورية في عقود التأمين: التحايل على شروط التغطية

النموذج البريطاني

في بريطانيا، يُعتبر تقديم معلومات كاذبة عند التعاقد **يبطل عقد التأمين**، حتى لو كان الخطأ غير مقصود.

النموذج المصري

في مصر، تنص المادة 755 من القانون المدني على أن "التأمين باطل إذا استند إلى غلط جوهري".

الفصل الثلاثون

الصورية في المعاملات البنكية: غسل الأموال

النموذج العالمي

طبقًا لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، فإن أي معاملة بنكية تفتقر إلى الغرض

الاقتصادي المشروع تُعتبر **مشبوهة**، ويجب الإبلاغ عنها.

النموذج الإماراتي

في الإمارات، يُعتبر فتح حساب بنكي باسم طرف ثالث **جريمة غسل أموال**، وتطبّق العقوبات المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم 20 لسنة 2018.

الفصل الحادي والثلاثون

الصورية في الاستثمارات العابرة للحدود: التهرب الضريبي

النموذج الفرنسي

في فرنسا، يُعتبر تحويل الأرباح إلى شركة في دولة منخفضة الضرائب **تحايلاً ضريبيًا** إذا لم يكن هناك نشاط اقتصادي حقيقي.

النموذج الأمريكي

في أمريكا، يُطبّق قانون **فاتكا** (FATCA) الذي يجبر البنوك العالمية على الإبلاغ عن حسابات المواطنين الأمريكيين.

الفصل الثاني والثلاثون

الصورية في عصر الاقتصاد الرقمي: العملات المشفرة وNFTs

العملات المشفرة

شراء عملة مشفرة من الابن لغرض إخفاء الأموال يُعتبر **تحويل أصول صوري**، ويمكن تتبعه عبر تقنية البلوك تشين.

NFTs

بيع لوحة رقمية (NFT) بسعر خيالي لغرض غسل الأموال يُعتبر **صفقة صورية**، لأن السعر لا يعكس القيمة السوقية.

الفصل الثالث والثلاثون

الصورية في عقود البناء والمقاولة: التهرب من الضرائب

النموذج المصري

في مصر، يُعتبر عقد المقاولة الصوري (حيث يظهر مقاول وهمي) **جريمة ضريبية**، وتطبّق المادة 89 من قانون الضريبة على الدخل.

النموذج الجزائري

في الجزائر، يُعتبر عقد البناء الصوري **باطلاً** إذا كان يهدف إلى التهرب من رسوم التسجيل.

الفصل الرابع والثلاثون

الصورية في التبرعات الخيرية: إخفاء مصدر الأموال

النموذج الأمريكي

في أمريكا، يُطلب من الجمعيات الخيرية الإفصاح عن المتبرعين إذا تجاوز التبرع 5000 دولار.

النموذج الإماراتي

في الإمارات، يُعتبر التبرع لجمعية غير مرخصة **جريمة**، لأنها قد تكون واجهة لغسل الأموال.

الفصل الخامس والثلاثون

الصورية كأداة لغسل الأموال: التحليل الجنائي

مراحل غسل الأموال عبر الصورية

1. **الإيداع**: تحويل الأموال إلى حسابات وهمية.

2. **التغطية**: إنشاء عقود صورية (بيع، هبة، شركة).

3. **الدمج**: إعادة الأموال إلى الاقتصاد المشروع كأرباح مشروعة.

أدوات الكشف

- تحليل تدفق الأموال.

- مقارنة أسعار الصفقات بالسوق.

- تتبع العلاقات بين الأطراف.

الفصل السادس والثلاثون

الصورية في التهرب الضريبي الدولي

الاتفاقيات الدولية

- **اتفاقية التعاون الضريبي متعددة الأطراف** (MLI): تمنع الصورية عبر الحدود.

- **مبادرة BEPS** لمنظمة التعاون الاقتصادي: تستهدف الشركات متعددة الجنسيات.

الفصل السابع والثلاثون

الصورية في التحايل على عقوبات الأمم المتحدة

العقوبات ضد إيران وروسيا

استخدام شركات وهمية في دول ثالثة لشراء سلع محظورة يُعتبر **جريمة دولية**، وتخضع للعقاب بموجب قرارات مجلس الأمن.

الفصل الثامن والثلاثون

الصورية في عصر الذكاء الاصطناعي: العقود الذكية الزائفة

العقود الذكية

برمجة عقد ذكي على البلوك تشين لتنفيذ "بيع" وهمي يُعتبر **صورية رقمية**، ويمكن كشفها عبر تحليل الشيفرة المصدرية.

الفصل التاسع والثلاثون

آليات كشف الصورية: من التحقيق القضائي إلى التحليل البياني

أدوات القاضي الحديث

- طلب كشوفات بنكية.

- تحليل البيانات الضخمة (Big Data).

- استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنماط غير الطبيعية.

الفصل الأربعون

التعاون القضائي الدولي في مكافحة الصورية

الآليات

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**: تتيح تبادل المعلومات.

- **شبكة إيغمنت** (Egmont Group): تربط وحدات الاستخبارات المالية عالميًا.

الفصل الحادي والأربعون

آليات كشف الصورية: من التحقيق القضائي إلى التحليل البياني المتقدم

لم يعد كشف الدعوى الصورية يعتمد على الشهود أو المستندات الورقية فحسب. بل

أصبحت المحاكم الحديثة تستخدم أدوات تحليلية متطورة تستند إلى **البيانات الضخمة** و**الذكاء الاصطناعي**.

الأدوات القضائية التقليدية

- **الاستجواب المتقاطع**: حيث يُطلب من الطرفين شرح تفاصيل العقد (مثل تاريخ الدفع، مكان التوقيع).

- **التحري الميداني**: زيارة العقار محل النزاع للتحقق من وجود المشتري فعليًا.

- **طلب المستندات البنكية**: للتأكد من دفع الثمن فعليًا.

الأدوات الرقمية الحديثة

- **تحليل تدفق الأموال**: عبر أنظمة مثل **SWIFT** و**FinCEN**، التي تكشف عن تحويلات غير طبيعية.

- **التنميط السلوكي** (Behavioral Profiling): مقارنة سلوك الطرفين مع أنماط السوق (مثل: هل باع شخص عقارًا بثمن أقل من 30% من قيمته؟).

- **الذكاء الاصطناعي التنبؤي**: خوارزميات تُصنّف العقود "مشبوهة" بناءً على آلاف المتغيرات.

التحديات

- **الخصوصية**: كيف نوازن بين كشف الصورية وحماية بيانات الأفراد؟

- **التحيّز الآلي**: قد تُخطئ الخوارزميات ضد فئات معينة (كالنساء أو الأجانب).

لذلك، فإن الحل الأمثل هو **دمج الأدوات التقليدية مع الرقمية**، تحت إشراف قاضٍ بشري يملك السلطة التقديرية.

الفصل الثاني والأربعون

التعاون القضائي الدولي في مكافحة الصورية العابرة للحدود

الصورية لم تعد ظاهرة محلية. بل أصبحت **شبكة عالمية** تربط بين شركات في جزر القمر، وحسابات في سويسرا، وعقارات في لندن.

الآليات الدولية الفعالة

1. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (2003):

- تُلزم الدول الأطراف بتبادل المعلومات حول العقود المشبوهة.

- تسمح بمصادرة الأصول حتى لو كانت في دولة ثالثة.

2. **مجموعة العمل المالي** (FATF):

- تفرض على البنوك الإبلاغ عن أي معاملة "لا تتوافق مع النشاط الاقتصادي".

- تضع الدول غير المتعاونة على "القائمة الرمادية".

3. **شبكة إيغمنت** (Egmont Group):

- تربط 164 وحدة استخبارات مالية حول العالم.

- تتيح تتبع الأموال عبر 200 دولة في 72 ساعة.

التحديات العملية

- **السيادة الوطنية**: بعض الدول (كالإمارات أو سنغافورة) ترفض الإفصاح الكامل لحماية سرية المعاملات.

- **الاختلاف التشريعي**: ما يُعتبر صوريًا في فرنسا قد يكون مشروعًا في دولة أخرى.

لذلك، فإن الحل يكمن في **الاعتراف المتبادل بالأحكام**، و**إنشاء محكمة دولية متخصصة** للصورية العابرة للحدود.

الفصل الثالث والأربعون

**الصورية في عصر الذكاء الاصطناعي: العقود

الذكية الزائفة**

العقود الذكية (Smart Contracts) على تقنية البلوك تشين توفر شفافية غير مسبوقة. لكنها أيضًا فتحت بابًا جديدًا للصورية.

أشكال الصورية الرقمية

- **العقود المزدوجة**: عقد ذكي ظاهري (يُعلن للجمهور)، وعقد آخر خفي (يُنفّذ فعليًا).

- **الهوية المزيفة**: استخدام هويات رقمية مسروقة لإبرام عقود.

- **التحويلات الوهمية**: إنشاء "مبيعات" وهمية عبر NFTs لغسل الأموال.

الحلول التقنية

- **التدقيق على الشيفرة المصدرية** (Code Audit): للتأكد من عدم وجود أبواب خلفية.

- **الهوية الرقمية الموثوقة**: ربط العقد بهوية بيومترية حكومية.

- **سجلات غير قابلة للتغيير**: تسجيل كل تعديل على العقد في البلوك تشين.

لكن التحدي الأكبر يبقى: **كيف نُطبّق القانون على كيان لا مركز له؟**

الإجابة: عبر **الاعتراف القانوني بالبلوك تشين** كوسيلة إثبات رسمية، كما فعلت

الإمارات وسويسرا.

الفصل الرابع والأربعون

الصورية في التحايل على عقوبات الأمم المتحدة

العقوبات الدولية (كالعقوبات على إيران أو روسيا) دفعت الكيانات إلى استخدام الصورية كوسيلة للالتفاف.

الأساليب الشائعة

- **الشركات الوهمية**: إنشاء شركات في دول محايدة (كتركيا أو الإمارات) لشراء سلع محظورة.

- **الشحن المزدوج**: إخفاء البضاعة المحظورة داخل شحنات مشروعة.

- **العملات المشفرة**: دفع ثمن السلع عبر بيتكوين لتجنب نظام SWIFT.

الرد الدولي

- **العقوبات الثانوية**: معاقبة أي شركة تتعامل مع الكيانات المحظورة (كما فعلت أمريكا مع شركة ZTE الصينية).

- **الذكاء الاصطناعي الجغرافي**: تتبع حركة السفن عبر الأقمار الصناعية.

والدرس الأهم: **الصورية لم تعد خدعة مدنية، بل سلاح جيوسياسي**.

الفصل الخامس والأربعون

الصورية في التهرب الضريبي الدولي

الشركات متعددة الجنسيات تستخدم الصورية لنقل أرباحها إلى "الجنات الضريبية".

آلية التحايل

1. **الشركة الأم** (في فرنسا) تبيع منتجاتها لـ**فرع وهمي** (في جزر كايمان) بسعر منخفض.

2. **الفرع الوهمي** يبيعها لـ**فرع توزيع** (في ألمانيا) بسعر مرتفع.

3. النتيجة: الأرباح تظهر في جزر كايمان (ضريبة 0%)، وليس في فرنسا (ضريبة 30%).

المبادرات العالمية

- **مبادرة BEPS** (منظمة التعاون الاقتصادي):

- تمنع "الأسعار التحويلية" غير العادلة.

- تفرض الإفصاح عن هيكل الملكية الحقيقي.

- **الحد الأدنى العالمي للضريبة** (15%):

- يُطبق على الشركات التي تزيد أرباحها عن 750 مليون يورو.

لكن التحدي يبقى: **كيف نُجبر دولة ذات سيادة على رفع ضرائبها؟**

الفصل السادس والأربعون

الصورية كأداة لغسل الأموال: التحليل الجنائي المتكامل

غسل الأموال عبر الصورية يمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الإيداع

- تحويل الأموال القذرة إلى النظام المالي عبر:

- حسابات وهمية.

- شركات صورية.

- عملات مشفرة.

المرحلة الثانية: التغطية

- إنشاء شبكة معقدة من العقود الصورية:

- بيع وهمي لعقار.

- هبة مقنعة.

- استثمار في NFTs.

المرحلة الثالثة: الدمج

- إعادة الأموال إلى الاقتصاد المشروع كأرباح "مشروعة".

أدوات الكشف الجنائي

- **تحليل الروابط** (Link Analysis): رسم خريطة العلاقات بين الأطراف.

- **التنبؤ بالمخاطر** (Risk Scoring): تصنيف العملاء حسب احتمال ممارسة الصورية.

- **التعاون الدولي الفوري**: تجميد الحسابات خلال ساعات.

الفصل السابع والأربعون

دور الموثقين والمحامين في منع الصورية

الموثق ليس مجرد كاتب عدل. بل هو **حارس أول** ضد الصورية.

واجبات الموثق

- **التحقق من الهوية**: عبر وثائق رسمية موثقة.

- **التأكد من النيّة الحقيقية**: عبر مقابلة شخصية مع الطرفين.

- **الإبلاغ عن الصفقات المشبوهة**: وفقًا لقوانين مكافحة غسل الأموال.

مسؤولية المحامي

- إذا ساعد عميلاً في إنشاء شركة صورية، فقد يُعاقب جنائيًا (كما حدث للمحامي الفرنسي "بيير دوفال" عام 2022).

لذلك، فإن **التدريب المهني المستمر** على كشف الصورية أصبح ضرورة ملحة.

الفصل الثامن والأربعون

التعليم القانوني: كيف نُدرّس الصورية في كليات الحقوق؟

الصورية لم تعد موضوعًا فرعيًّا في مقررات القانون المدني. بل أصبحت **مادة مستقلة** في أرقى الجامعات.

منهج جامعة هارفارد

- دراسة حالات واقعية (Case Studies) من محاكم أمريكا وأوروبا.

- محاكاة قضائية (Moot Court) لتمثيل دور القاضي والمحامي.

منهج جامعة القاهرة

- تحليل أحكام محكمة النقض المصرية.

- دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي.

التوصيات العالمية

- إدخال مساق إلزامي عن "الصورية والجرائم المالية" في جميع كليات الحقوق.

- ربط التعليم بالتدريب العملي في مكاتب التوثيق والمحاكم.

الفصل التاسع والأربعون

مشروع قانون نموذجي عالمي لمكافحة الدعوى الصورية

(مقترح من تأليف: محمد كمال عرفه الرخاوي)

الباب الأول: التعريفات

المادة 1:

- **الدعوى الصورية**: اتفاق بين طرفين على إظهار عمل قانوني غير حقيقي لإخفاء عمل آخر حقيقي.

- **الغير المتضرر**: كل من يلحقه ضرر من جراء الصورية (كالدائن أو الدولة).

الباب الثاني: آليات الكشف

المادة 2:

- يحق للقاضي طلب أي مستند أو تقرير للكشف عن الصورية.

- يُنشأ سجل وطني للعقود المشبوهة.

الباب الثالث: العقوبات

المادة 3:

- يُعاقب مرتكب الصورية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.

- يُغرم بقيمة الضرر الناتج عن الصورية.

الباب الرابع: التعاون الدولي

المادة 4:

- تعترف الدولة بالأحكام الصادرة في الدول الأطراف بشأن الصورية.

- تُنشَأ وحدة استخبارات مالية متخصصة في الصورية العابرة للحدود.

الفصل الخمسون

الخاتمة العالمية

لقد مرّ القانون المدني بتحولات عديدة، لكن جوهره ظل واحدًا: **حماية الثقة في المعاملات**.

والدعوى الصورية، بكل أشكالها، هي خيانة لهذه الثقة.

فهي ليست مجرد خدعة فردية.

بل هي **مرض اجتماعي** يهدد:

- العدالة الضريبية.

- نزاهة النظام المالي.

- مبدأ المساواة أمام القانون.

ولكن القضاء على الصورية لا يعني منع الحيلة تمامًا.

بل يعني **توفير قنوات مشروعة** تحقق نفس الأغراض دون خداع.

فإذا أراد أب أن يهب عقارًا لابنه، فليكن هناك قانون يسمح بذلك بسهولة وشفافية.

وإذا أراد مستثمر أن يحمي أصوله، فليكن هناك نظام يضمن ذلك دون التفاف.

المهم ألا نسمح للذكاء البشري أن يُستخدم لتقويض القانون ذاته.

فلنحمِ القانون من الصورية،

ليس لأننا نكره الحيلة،

بل لأننا نحب العدالة.

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

بيان حقوق الملكية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

© 2026 الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني

المحاضر الدولي في القانون

يحظر منعاً باتاً:

نسخ أو طبع أو نشر أو توزيع أو اقتباس أو ترجمة أو تحويل أو عرض أي جزء من هذا العمل — سواء كان ذلك إلكترونياً، رقمياً، مطبوعاً، أو بأي وسيلة أخرى — دون الحصول على **تصريح كتابي صريح ومسبق** من المؤلف.

الاستثناء الوحيد:

يجوز الاقتباس لأغراض بحثية أو أكاديمية، بشرط:

- ذكر اسم المؤلف كاملاً: **الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي**.

- ذكر عنوان المؤلف كاملاً: **"الدعوى الصورية في القانون المدني: موسوعة عالمية

شاملة"**.

- ذكر رقم الصفحة بدقة.

- عدم تغيير السياق أو المعنى.

التحديث:

أي تحديث أو طبعة جديدة لهذا العمل ستُعلن عنها رسمياً عبر الموقع الإلكتروني المعتمد للمؤلف.